



استراتيجيات التنمية المستدامة وسياستها في المغرب العربي sustainable development strategies and policy in the maghreb

د. قدادرة فوزية

جامعة أدرار، مخبر القانون والمجتمع، الجزائر، kedadrafouzia22@gmail.com

الملخص

أصبح موضوع التنمية المستدامة من أهم المواضيع التي توجهت إليها أنظار العالم، في الآونة الأخيرة لما حققته من أهداف على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت التنمية المستدامة جزء من السياسة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مما جعل جل الحكومات تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية، فالهدف من التنمية المستدامة هو ارتباطها بحق المواطن في حياة آمنة و فاصلة لضمان مستقبل واعد الأجيال القادمة، من إستراتيجية استهلاك وإنتاج مع التأكيد على ضرورة السياسات التنموية لتحقيق الاستدامة للموارد الطبيعية، لذلك تعددت المفاهيم العامة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والإقليمي وكذا الدولي، والتي عملت على دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من اقتصادية واجتماعية والبيئية، وعليه فإن التنمية المستدامة جاءت بنتائج الاختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الصعيد الاستراتيجي، الفكر الاقتصادي، مستجدات التنمية، التحديات، أخلاقيات الإنسانية.

ABSTRACT

The theme of sustainable development has become one of the most important topics that have recently been brought to the attention of the world for its economic and social goals. Sustainable development has become part of environmental, social and economic policy, making all Governments adopt sustainable development as a political agenda. Sustainable development is linked to the right of citizens to a safe and sustainable life in order to ensure the future and future generations, from a strategy of consumption and production, with emphasis on the need for development policies to achieve sustainability of natural resources. The first step is to integrate the three dimensions of sustainable development from economic, social and environmental, and development is a necessary choice for the most important options available through the utilization of all human and material capabilities and their proper coordination of the general environment to be developed according to current and future requirements.

Keywords: Strategic level Economic thought, Development Update, challenges, Human Ethics.

المقدمة

حدثت تغيرات اقتصادية عالمية سريعة كان لها أثر كبير على معظم اقتصاديات العالم، فقد تزايد الاهتمام بقضية البيئة من التلوث واستنزاف الموارد بشكل متواصل، حيث ارتبط مفهوم التنمية المستدامة كخطوة أولى بقضية البيئة، التي دقت ناقوس الخطر على البشرية جمعاء، لتعلن خطورة الوضع والبحث في سبل إيجاد الحلول بوضع خطة إستراتيجية عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، فاستحوذت التنمية المستدامة على اهتمام الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات وجماعات المحلية لتفعيل دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الأجيال كافة.

¹ المؤلف المرسل: قدادرة فوزية، الإيميل: kedadrafouzia22@gmail.com

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد التحديات التي تواجه معظم الدول وخاصة دول المغرب العربي إذا ما تعلق الأمر بالبطالة والفقير وتحسين الدخل المحلي للفرد وبالتالي تحسين ظروف المعيشة، ولتجسيد الدعائم الثلاثية للتنمية المستدامة عملت هذه الدول على توحيد سياسة وإستراتيجية لتطوير مستوى التنمية المستدامة، وبذلك كان الهدف الأساسي للتنمية هو إحداث تغيرات اقتصادية، اجتماعية وبيئية، والتأكيد على تحقيق نتائج ايجابية تعود على الجميع بالفائدة، بالإضافة إلى مراجعة حصيلة الجهود التنموية والنتائج التي أسفرت عنها، إذ كان من أهم نتائج تلك التحولات، بلورة مفهوم التنمية المستدامة على يد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(لجنة برونتلاند) في تقريرها الصادر بعنوان مستقبلنا المشترك عام 1987.

الإشكالية

وعلى حسب أهمية موضوع التنمية المستدامة وأهدافها في الوطن العربي سوف يكون طرح الإشكالية الرئيسية

كالتالي:

- ما هي التدابير اللازمة المتخذة لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ومنه وللمعالجة والإجابة على هذه الإشكالية سوف يتم طرح إشكاليات أخرى ثانوية:
- ما هي أهم السياسات والتحديات المتوقعة لمواجهة معوقات التنمية المستدامة؟
- ما هي الجهود المبذولة لتحديث وتفعيل التنمية المستدامة؟
- كيف يتم دمج الأبعاد الثلاثية في قالب استراتيجي لنحصل على تنمية مستدامة؟

الفرضيات

- ومن أجل الإجابة على كل هذه الإشكاليات سنستند على الفرضيات التالية:
- التنمية المستدامة ضمان قدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات والتكيف معها؛
- العامل البشري هو العنصر المحفز لتنمية المستدامة؛
- وضع التوجهات والسياسات تتفق مع خطط ومستهدفات التنمية المستدامة؛

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على المفاهيم العامة للتنمية المستدامة مع تبيان أهم النقاط التي يحققها دمج الأبعاد الثلاثية لتنمية المستدامة من اقتصادية واجتماعية وبيئية، مع الإشارة إلى القيمة الأخلاقية حيث تلتقي قيمة المساواة بين الأجيال في التوزيع المناسب والعدل للموارد والحقوق والثروات، وكذا إبراز أهم مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية بإيجابياتها وسلبياتها ودورها الفعال في تنمية العنصر البشري من حيث المستوى المعيشي والتكوين، في ظل تزايد الاهتمام بهذا الموضوع من طرف المجتمع الدولي.

المنهج المعتمد

تحديد المنهج المستعمل في الدراسة له أهمية قصوى قصد إبراز طريقة البحث، وعلى طبيعة الموضوع وكذا الفرضيات البحث فإننا اعتمدنا المنهج التحليلي كمنهج أساسي للدراسة، والذي مكننا من تقديم التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة وكذا التطرق لأهم السياسات المتخذة من تقارير محلية وإقليمية ودولية لتحقيق التنمية المستدامة إضافة إلى دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتنمية المستدامة، ومن ثم الإجابة على تساؤلات الدراسة، لذا كان المنهج التحليلي الأنسب للإعطاء المفاهيم الشاملة للتنمية المستدامة مع تبيان أهدافها ومبادئها وكذا الحلول المقترحة لمعوقات التنمية المستدامة، بربط مفهوم الإطار النظري للتنمية المستدامة وتوضيح سياسات ومؤشرات التنمية المستدامة.

2. الجانب النظري

تشمل عملية التنمية المستدامة تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وحتى الأعمال التجارية بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها المستقبلية ودون التقليل من شأن الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الاجتماعية، في وقت أصبح العالم يواجه خطورة التدهور البيئي الذي وجب التغلب عليه دون التخلي عن حاجات الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

1.2 تعريف التنمية المستدامة

كانت هناك عدة تعريفات للتنمية المستدامة، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط التنمية حيث نجد نوعين من هذه التعاريف:

النوع الأول: تمثل التعاريف المختصرة وسميت بالأحادية فهي أقرب للشعارات و تفتقد للعمق العلمي والعملية والتحليلي منها:

* التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

* التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

* التنمية المستدامة هي التي تضع النهائية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية. (عبد الرحمن سيف سردار، 2015 ، صفحة 12)

النوع الثاني : تمثل التعاريف أكثر شمولاً ومنها:

عرفت التنمية المستدامة من جانب المنظر الغربي و تقرير لجنة "بروندتلاند" و المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1978، بأنها: " التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الحالية دون أن تخل بحقوق الأجيال القادمة و المستقبلية، حيث نلاحظ أن التقرير الصادر عن هذه اللجنة فيما يخص التنمية المستدامة تتطلب وجود:

- نظام سياسي يضمن المشاركة السياسية و الفعالة للمواطنين.

- نظام نسق اقتصادي قادر على توفير الحلول للمشكلات والقضايا الناجمة عن التنمية غير المسؤولة.

- نسق للإنتاج يحترم قضية الحفاظ على البيئة، كما يوفر أساساً إيكولوجياً للتنمية فيما بعد.

- نسق تقني يشجع أو يروج للتنمية المستدامة (تجارة أو تمويلات).

- نسق إداري مرن بما يكفي لإجراء تصحيحات للخلل الناتج عن التنمية المستدامة.

- نسق اتصالات ومعلومات قادر على توفير البيانات و المعلومات الضرورية لكافة الأطراف المهتمة بالأطراف. (احمد عبد الفتاح ناجي، 2013، صفحة 98)

وعرفت من المنظور الشرقي على أن التنمية تستند على الفلسفة الأخلاقية والإنسانية حيث ترى هذه النظرة الفلسفية أن التنمية المستدامة من المنظور الغربي تفتقر للبعد الإنساني أو البشري حيث لا يمكن تحقيق مستويات الإشباع للكافة بالعالم الغربي من الخدمات والاحتياجات الأساسية، حيث تقوم التنمية المستدامة من هذا المنظور على :

- وجود سلوكيات و ممارسات حياتية لا تسبب ضرراً بالغير.

- ضرورة وجود الحكمة (المعرفة و الفهم العميق و القيم و الاتجاهات) لتحقيق التناغم بين البشر والطبيعة.

- التوافق الكبير بين الأخلاق الشرقية و بين الدافعية و التي تترجم بالنهاية بالنظر للموجودات الحية على أنها صحية حية موازية لنا لا فضل للبشر في التميز عنها. (المرجع السابق، ص 99).

كما قسمت تعاريف التنمية المستدامة إلى أربعة مجموعات اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية. (محمد

رحماني، الياس رحمون، 2007، صفحة 40)

- التعريف الاقتصادي: إن التنمية المستدامة تعني إجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك الدول الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية وإقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

-التعريف الاجتماعي: التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الأرياف.

-التعريف البيئي: إذن التنمية المستدامة حسب هذا التعريف هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية. (جودي صاطوري، 2016، صفحة 300)

-التعريف التكنولوجي: أي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون. (مصطفى يوسف كافي، 2018، صفحة 55)

ومنه يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي مجموعة من الخطوات التي تسمح بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وذلك بالحفاظ على البيئة والاستعمال الأمثل لمواردها، من أجل حماية حق الأجيال القادمة فيها. (مصطفى يوسف كافي، 2014، صفحة 74)

وبذلك يتحدد تعريف التنمية المستدامة وفق العلاقة التالية:

التوازن البشري + الأمن المعيشي + الموارد + الطاقة النظيفة

التنمية المستدامة = التلوث

2.2 أهداف التنمية المستدامة ومبادئها

إن بزوغ مفهوم التنمية المستدامة كان نتيجة حتمية للسياسات والإستراتيجيات لتنموية الفاشلة السابقة والتي استمرت لعقود طويلة، لذلك انكب المهتمون بالتنمية المستدامة بتصحيح المسار التقليدي للتنمية بإعادة الاعتبار للمكونات المختلفة للعملية الاقتصادية، أي إعادة الاعتبار للمكونات المختلفة لثروة المجتمع من : طبيعية، بشرية، اجتماعية..... وذلك بتسطير أهداف دقيقة للتنمية المستدامة حتى تحقق المغزى الرئيسي لها وهو تحقيق العدالة بين الأجيال في الانتفاع بنفس الموارد في ظل بيئة نظيفة ورفاه اقتصادي وسلم ورقي اجتماعيين.

1.2.2. أهداف التنمية المستدامة

تلخصت أهداف التنمية المستدامة حسب إعلان الأمم المتحدة سنة 1991 على ما يلي (إعلان الأمم المتحدة لسنة ،

<http://www.un.org>، 1991):

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان

برفع مستوى حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية بشكل عادل ومقبول، العمل على تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع المستوى المعيشي للفرد بتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتفعيل سياسات جهوية ووطنية تساعد على النهوض بالتنمية المستدامة

-احترام البيئة الطبيعية

على أساس أن النظم الطبيعية هي لب حياة الإنسان، فالتنمية فههدف التنمية المستدامة هو خلق تكامل وانسجام مع البيئة الطبيعية، المحافظة على الجانب البيئي من خلال حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني لها وكذا الموارد المائية.

-تعزيزوعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة

حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تنمية إحساس المواطنين بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

-تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ولذلك تحاول جاهدة الحد من استنزافها أو تدميرها وتعمل على عقلنة استخدامها وتسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال.

-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

من خلال توعيتها للسكان بإظهار مزايا استخدام التقنيات الحديثة، لتحسين ظروف عيش السكان لما لهذه التكنولوجيات من فوائد سواء في اقتصاد الوقت، الطاقة أو في عدم تلويثها للمناخ (ديب كمال، 2015، صفحة 55)

2.2.2. مبادئ التنمية المستدامة

بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين، تبنها البنك العالمي، وتقوم هذه العقيدة على عدة مبادئ أساسية، حيث أن هذه المثل والمبادئ التي تكمن وراء التنمية المستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل: المساواة بين الأجيال، العدالة بين الجنسين، التسامح، الحد من الفقر، حفظ و صيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، ويحتوي بيان ريبو على 27 مبدأ نذكر أهمها:

- حق الإنسان في حياة صحية منتجة في ونام مع الطبيعة.

- لا بد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية و البيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة.

- القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمرأساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

- حماية البيئة بشكل جزاء لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.

- الإجراءات الدولية ففي مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح واحتياجات جميع البلدان.

- لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول استبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة.

- تلعب المرأة دورا حيويا في الإدارة البيئية والتنموية، و مشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

- الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ.

هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد أهداف التنمية المستدامة ووضع برامج

للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف. (صباح بالة، 2020)

3. منهجية الدراسة

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد أو الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.3 دعائم التنمية المستدامة

يرى الكثير من الباحثين في التنمية المستدامة أنه يوجد ثلاثة أبعاد أو دعائم أساسية تركز عليها التنمية المستدامة، لأن نجاحها مرهون بمدى قدرتها على التركيز على هذه الزوايا دون التفريط في أحد منها، لذا نرى جليا فشل بعض الإستراتيجيات في التنمية المستدامة عندما تركز على دعامة واحدة دون أن تعير الاهتمام للدعامة الأخرى، وعليه سوف نتساءل عن كيفية وضع ركائز كتيبة وقوية تضمن نجاح التنمية المستدامة، وهذا هو بيت القصيد في النقطة الموالية.

الدعامة الاقتصادية

الاقتصاد علم يدرس السلوك البشري في سعيه للإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية من جهة بين الموارد التي هي في طريق النفاذ ومن جهة أخرى بين الحاجيات المتزايدة والمكلفة التي هي في طريق النماء.

والمحاولة في التوفيق بينهما هو صلب العملية الاقتصادية، إذن إن الجانب الاقتصادي وباعتباره دعامة وركيزة وبعد من أبعاد التنمية المستدامة فتحقيق استقراره ونمائه وتقويته لا تكون إلا عن طرق الاهتمام بجوانبه المختلفة من (إنتاج، توزيع، استهلاك)، وبذلك وجب على أفرادا وجماعات الحكومات ومجتمع المدني البحث عن السبل والطرق المثلى والحسن بيئيا للإنتاج والاستهلاك والتوزيع، حماية لصحة الإنسان وتأسيسا لدعامة الفكر الاقتصادي لأنه من دعائم التنمية المستدامة.

إذن إن أهم نقطة في هذا الجانب من التنمية المستدامة (الجانب الاقتصادي) هو ما يعرف ب التجارة العادلة (المتكافئة) COMMERCE EQUILIBRE، حيث تتميز هذه التجارة بالحوار والشفافية والاحترام، وتساهم بطريقة فعالة بمنح أفضل الفرص التجارية في أحسن الظروف.

الدعامة الاجتماعية

هو حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وصحية، والإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال لتقليل الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة، وبذلك نضمن التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي بمعنى تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن النمو السريع له ضغوطات على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

فلاستخدام الكامل للموارد البشرية، بمعنى توجيه الموارد لضمان احتياجات الأفراد مثل الرعاية الصحية والتعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب، هذا كله يهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري لأن الاستثمار في الإنسان هو بمثابة قيمة مضافة. (مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 79).

الدعامة البيئية

بالتصاعد الحاد للمشكلات البيئية وزيادة معدل النمو، والتأثير المباشر على الحالة الطبيعية للفرد، إضافة إلى الاستغلال غير العقلاني للموارد والإضرار بالنظام البيئي، وعدم التقيد بالسياسات التنموية بالإيجاد الحلول لتلك المعضلات وعدم تطبيق الاتفاقيات الدولية الرامية إلى المحافظة على البيئة، تفاقم الوضع الذي أدى إلى فجوة كبيرة بين البيئة والتنمية المستدامة.

إن محاولة بلورة واقع التنمية المستدامة والبيئة وعلاقتها مع بعض، فتنمية البيئة هو بمثابة المحافظة على الأطر والمبادئ المسطرة، واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني هو بمثابة دفع عجلة التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية (بومدين طاشمة، 2016، صفحة 90)، وتحسين نوع حياة الأفراد والمحافظة عليها لضمان حماية حقوقهم من حياة طبيعية نظيفة، ماء، هواء، تربة.

4. النتائج

-عرض نتائج الفرضية الأولى:

التنمية المستدامة ضمان قدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات والتكيف معها، الحالة الإيكولوجية لدول الإتحاد المغاربي مهددة جدا بسبب تدهور الإطار المعيشي الناجم عن الاستعمال المفرط للثروات الطبيعية ومختلف أشكال التلوث، حيث أدركت هذه الأخيرة معنى المبادئ المعلن عنها في الندوات المختلفة وخاصة ندوة ريبو، ومساهمة منها في الجهود الدولية في مجال حماية البيئة، اعتمدت دول الإتحاد المغاربي ميثاقا حول البيئة والتنمية المستدامة وقعت عليه

كل من الجزائر و المغرب و تونس و موريتانيا و ليبيا في 11 نوفمبر 1992 أي 6 أشهر بعد تبني المجتمع الدولي إعلان ريبودي جانيرو، يعتبر الميثاق المغربي في حقيقة الأمر ترجمة للمبادئ المعلن عنها في إعلان ريبو. (الميثاق المغربي لحماية البيئة والتنمية المستدامة)

يبين الميثاق المغربي لحماية البيئة والتنمية المستدامة أن دول المغرب تعاني نفس المشاكل البيئية كالتصحر والغابات و المراعي و الوسط البحري و التلوث الصناعي و العمراني و الفلاحي وانخفاض مستوى المعيشة. و بالتالي فإن السياسات الجهوية التي تعتمد هذه الدول في هذا الإطار مرتبطة ارتباطا وثيقا ولها انعكاسات على كل دول الإتحاد المغربي، لهذا رأيت دول الإتحاد المغربي ضرورة إعداد هذا المخطط لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

-عرض نتائج الفرضية الثانية:

العامل البشري هو المحفز لملية لتنمية المستدامة، إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نمو اقتصاديا فحسب، وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا، وهي أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة، لا بتدميرها، وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء، يقوم منهج التنمية البشرية المستدامة بالتركيز على دور البشر باعتبارهم كائنات فاعلة، وبالتالي يمكن القول أن منهج التنمية البشرية المستدامة لا بد أن يبدأ بالاعتراف بأن أهم موارد البلدان هي معارف سكانها ومهاراتهم وخبراتهم وثقافتهم وطاقاتهم وإبداعهم.

-عرض نتائج الفرضية الثالثة:

وضع التوجهات و السياسات تتفق مع خطط و مشروعات التنمية المستدامة، لتحقيق مدى فعالية الإجراءات والسياسات المحلية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة والعمل على استمرارية أهداف التنمية المستدامة، حيث تعاني معظم الدول النامية ومنها دول العالم العربي خاصة منها دول الإتحاد المغربي في الكثير من الميادين على مستواها المحلي من عدم القدرة على تدبير الغذاء الأساسي لمجموع سكانها على الرغم من تزايد الإنتاج العالمي من الغذاء، وعلى المستوى الصحي فلا شك أن انخفاض مستوى الدخل كان له آثار مباشرة على صحة الإنسان، أما فيما يخص التعليم، فمتوسط نصيب الفرد من التعليم لا يزال يمثل واحد من عشرين من مثيله في الدول المتقدمة ولا تزال معدلات الأمية مرتفعة على الرغم من تحسن تلك المعدلات في العشرين عاما الأخيرة، (اسماعيل محمد بن قانة، 2012، صفحة 258) حيث ترتبط التنمية المستدامة باللامركزية من خلال البرامج و الإستراتيجيات والمشروعات الهادفة إلى إيجاد مصادر الدخل المقبول للأفراد ومحاربة الفقر والبطالة، بغاية تحقيق تنمية متوازنة عبر أقاليم البلاد وبذلك ضمان تحسين الخدمات وتطوير نظم وأساليب الإدارة. بالنسبة للتعاون الإقليمي العربي فيمكن تعزيز الإصلاحات في جميع الميادين في الدول العربية وخاصة دول المغرب العربي بإعادة النظر في هياكل القطاعات الاقتصادية على اختلافها، وتحفيز الطاقات الإنتاجية والتنافسية، وبالتالي تحدثت داخلات بين الميادين مما يشكل قيمة مضافة عالية للتنمية المستدامة (علي جدوع الشرفات، 2009، صفحة 250)، نفس الشيء بالنسبة للجهود المبذولة على المستوى الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة للبيئة دور كبير من خلال عدة قضايا هامة كبروتوكول كيوتو للاحتباس الحراري، و اتفاقية بال حول حركة النفايات السامة ودوره الفعال في عقد ندوة التنوع البيولوجي.

5. المناقشة النتائج

-مناقشة نتائج الفرضية الأولى :

من اجل مواجهة المشاكل البيئية التي تعاني منها دول الإتحاد المغربي تبني الميثاق مجموعة من المبادئ المكرسة في إعلان ريبو (حمزة نش، صفحة 487) كما حدد الإستراتيجيات الضرورية المشتركة للتصدي لهذه المشاكل و حث كل دولة من دول الإتحاد إلى رسم السياسات التي تتلاءم وبيئتها واتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها حماية بيئتها في إطار

التنمية المستدامة، وهكذا رسم الميثاق المغاربي الخطوط العريضة لهذه السياسات وقدم توجيهات عامة وقطاعية وركز على محاور أخرى لا تقل أهمية.

حيث تعترف دول الإتحاد من خلال الميثاق بأهمية التنمية المستدامة كقاعدة سلوك يومي تهدف إلى الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتنمية اقتصادية متوازنة لحساب الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وهنا نؤكد صحة هذه الفرضية إلا أن دول الإتحاد بحاجة لوضع مسار تنموي مشترك لضمان استمرارية التنمية المستدامة وإيجاد حلول مشتركة لتصدي لمعيقات التنمية.

-مناقشة الفرضية الثانية:

نظرا لكون العنصر البشري هو هدف العملية التنموية، وهو وسيلتها في الوقت ذاته، فإن الأمر يستلزم تبني سياسات من شأنها تنمية وتطوير القدرات البشرية وتنمية الكفاءات والمهارات البشرية، ومن ثم تعزيز خيارات التنمية للأجيال المستقبلية وبالتالي إحداث توازن بين إشباع الاحتياجات الحالية وتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل، حيث يتم ذلك من خلال تنمية العنصر البشري بتوفير التعليم الأحسن والرعاية الصحية.

يشير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) إلى التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس لتحقيق حياة كريمة خالية من الأمراض، واكتساب المعرف، والتمتع بالحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان في جميع الجوانب (تقرير التنمية المستدامة، 2007-2008)، حيث يمثل العنصر البشري العنصر المادي لتحقيق الأهداف بأعلى كفاية إنتاجية. (معتصم محمد اسماعيل، 2015، صفحة 65)

من جهة تضم التنمية البشرية القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة واكتساب المهارات، والتخطيط لإستراتيجيات التنمية وتنفيذها وإشراكهم في صنع القرارات في كافة المجالات لتحقيق الرفاهية والسعادة وإشباع كافة احتياجاتهم ومن جهة أخرى تضم ارتفاع البشر بقدراتهم المكتسبة في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ، وتوفير فرص الإبداع واحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان بالمساهمة في النشاطات الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية، والسياسية وتنمية البشر.

إذن التنمية البشرية في دول المغرب العربي لا تزال بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة لاسيما في نوعية التعليم وأداء المعرفي، يجب تحقيق ومراجعة المناهج لغرس بعض القيم واكتساب المهارات كذلك العمل على إشراك الجمعيات (عبير عبد الخالق، 2014، صفحة 168) في وضع السياسات التعليمية، بالإضافة إلى التغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، نفس الشيء بالنسبة للتغلب والتصدي لمشاكل الرعاية الصحية في دول المغرب العربي والتي ما زالت مؤشراتهما بين التذبذب صعودا ونزولا، فهي تعمل على تحسين المستوى الصحي بالارتكاز على مفهوم الرعاية الصحية المستمرة، رفع الكفاءة النظم الصحية تحت عنوان التامين الصحي ليشمل اكبر عدد من المواطنين.

وعليه نؤكد صحة الفرضية الثانية بأن التنمية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالعنصر البشري ذلك لأن الاستثمار فيه هو بمثابة قيمة مضافة.

-مناقشة الفرضية الثالثة:

وضع السياسات والتوجهات التي تتماشى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أظهر الاستعراض الذي أجرته الإسكوا عام 2003 (خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات) أن جهود تقوية المؤسسات و الترتيبات المؤسسية للحكم بحيث يستوفي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية يجب أن تركز على الارتقاء بالتنسيق ما بين الوزارات

وتحويل استشارة الرأي العام إلى ترتيب مؤسسي، وتسهيل عمليات الحكم لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وتعزيز قدرات المؤسسات.

تبدل دول المغرب العربي جهودا حثيثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالرغم من التحديات التي تواجهها، والتي تكمن بالأساس في دعم التنسيق والانسجام بين مختلف السياسات القطاعية من جهة، وتوسع نطاقها لتشمل مجموع الفاعلين المعنيين من جهة أخرى، وذلك بغية تحقيق استدامة حقيقية وضمن التفاف جميع القوى حولها. وبالتالي السياسات والتوجهات التي تضعها الدول من أجل مواكبة أهداف التنمية المستدامة تضمن صحة الفرضية الثالثة.

6. الخاتمة

خلصنا في هذه الدراسة إلى أن موضوع التنمية المستدامة لا بد من ارتباط جميع أبعاده من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فضلا عن السياسات التي تضعها الحكومات من أجل تحقيق أهداف التنمية، إضافة إلى الدور الفعال الذي تبدأ به التنمية وتنتهي به ألا وهو العنصر البشري (الإنسان)، فمن خلال تطوير التنمية البشرية بشكل عملي وتقني، نكون قد وضعنا حد للمعيقات التي تصد من استمرارية التنمية المستدامة والتي تنخر أخلاقيات الإنسانية وعليه توصلنا إلى بعض المقترحات والتوصيات التالية:

- الاهتمام بالقدرات والكفاءات العلمية من خلال تطوير برامج تكنولوجية للقضاء على الفقر ورفع مستوى التعليم والرعاية الصحية.
- العمل على إشراك العنصر البشري في عملية اتخاذ القرار.
- الحفاظ على الموارد الآيلة للنفاد وتشجيع البحث العلمي للبحث عن موارد أخرى بديلة.
- نشر الوعي البيئي من خلال إدخال البعد البيئي في السياسات الإدارية للمؤسسات.
- تنويع الاقتصاد في بلدان المغرب العربي والعمل على وضع خطط إستراتيجية نفاذها العمل معا لمواجهة معيقات التنمية المستدامة.
- الاعتماد على مصادر أخرى للاقتصاد مثالها الاقتصاد الدائري الذي برهن على مساهمته للتنمية الاقتصادية المستدامة كما هو معمول به في البلدان المتقدمة.
- العمل على إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني على نشر الوعي التنموي المستدام.
- إتاحة الفرص الاستثمارية في البرامج الاجتماعية والتنموية لتحسين الظروف المعيشية للفرد من خلال تحسين دخله المحلي وتوفير الرعاية الصحية والمستوى التعليمي الأفضل.

7. المراجع

1. أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، دار الكتب و الوثائق القومية جامعة الفيوم ، مصر ، 2013،
2. أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر ، ط1، 2012.
3. سماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات-نماذج-استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، بلد النشر، الناشر.
4. بومدين طاشمة، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016،
5. ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص55؛
6. عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015؛
7. عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية 2001؛
8. عبير عبد الخالق، التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2014؛
9. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض، دار جليس الزمان، عمان، 2009؛
10. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2018، ص55؛
11. مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة، دار رسلان، دمشق، 2014؛
12. معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمار في التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015؛
13. محمد رحمان، الياس رحمون، العولمة و أثارها على التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في نقود مالية و البنوك، المركز الجامعي بالمدينة، 2007؛
14. عادل جار الله معزب، الحكم الرشيد و التنمية البشرية في البلاد العربية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الاقتصادية، ألمانيا، برلين، 2020؛
15. حمزة نش، الميثاق المغربي لحماية البيئة و التنمية المستدامة و تأثيره على التشريع البيئي الجزائري، ص487 ، مقال من الكتاب التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، بومدين طاشمة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016؛
16. جودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، العدد16-2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2016؛
17. إعلان الأمم المتحدة لسنة 1991، (<http://www.un.org> (consulté le jour/mois/année)؛
18. تقرير التنمية المستدامة، محاربة تغير المناخ :تضامن الإنساني في عالم منقسم، 2007-2008، <http://hdr.undp.org>؛
19. صباح بالة، التنمية المستدامة، الموسوعة السياسية، 2020، info@politicah-encyclopedia.org؛
20. خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، <http://www.escwa.org.lb/wsis/>.